

## أثر تحرير سعر الصرف وآليات التمويل المصرفي

### على الاستثمار المباشر في مصر

أ.د/ طه احمد على قاسم

أ.د/ ايمن احمد رجب

استاذ المحاسبة والتمويل – كلية الادارة والتكنولوجيا      استاذ الاقتصاد ورئيس قسم العلوم السياسية – كلية الادارة والتكنولوجيا

الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

أ/ سارة محمد عبد الفتاح درويش

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الي الوقوف على المشاكل التي تعوق المستثمرين ومحاولة ايجاد حلول في ظل الظروف الاقتصادية التي تتعرض لها مصر مع توضيح مدى اهمية القطاع المصرفي على الاستثمارات واهميته في عملية التنمية الاقتصادية مع تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة للمعوقات التي تواجه المستثمرين في القطاع المصرفي وذلك تم عن مراجعة دراسات سابقة حيث تؤكد الدراسات السابقة على اهمية دراسة والبحث عن اثر تقلبات سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارده ومحاولة ايجاد العلاقه الرابطه بينهما كما اشارت اغلب الدراسات على اهمية المناخ السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى، حيث تمثلت مشكلة الدراسة فى الاجابة على تساؤل هل اثر تحرير سعر الصرف واليات التمويل فى القطاع المصرفي على الاستثمار المباشر فى مصر؟

ولتحقيق ذلك اجريت الدراسة على عينة من الأستبانة وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الدراسة الميدانية القائمة على استخدام طريقة الاستقصاء لجمع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة (الأولية والثانوية)، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائى SPSS واختيار الأختبارات الإحصائية المناسبة بهدف أختبار صحة فروض الدراسة.

وبناء عليه تم اتباع الطريقة الكمية وذلك اتبعه استخدام الاستبيان المنظم حيث يتكون الاستبيان من مجموعه من الاسئلة. وقد تم تحديد الفئة المستهدفة من الدراسة الحالية وفقا لطريقة جمع البيانات المستخدمة من الموظفين العاملين في المعاهد القطاع المصرفي المصري وقد تم اختبار الفروض الثلاثة والوصول الي قبول الفروض الثلاثة وبناء عليه تم التوصل الي مجموعه من التوصيات وهي:

ضرورة تعديل قانون الاستثمار مرة أخرى، مع عدم اعتماد البلد مرة أخرى على هذه الإعفاءات وسيلة لتحسين تنافسية وجاذبية الاستثمار في مصر، وأن يتواءم مع ذلك العمل على إصلاح المناخ الاستثماري بشكل واسع بما يمنح مصر مركزا تنافسيا حقيقيا لا يعتمد على التضحية بموارد الدولة الضريبية.

## مقدمة :

استهدف هذا البحث تسليط الضوء على اثر تحرير سعر الصرف والتمويل المصرفي على الاستثمارات المباشرة في مصر من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتبر من اهم الاهداف في حياة الشعوب وبناء الحضارات.

فالاستثمار المباشر هو الاستثمار في جميع انواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم في الدولة. (ناصرى، ٢٠١١)

واستكمالا للطرق التي تستخدمها الحكومة لتعزيز وزيادة الاستثمار بالتنسيق مع الجهاز المصرفي نجد انه تم استحداث ادوات واليات في التمويل المصرفي للمستثمرين من خلال منحهم القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الاجل سواء كان ذلك بهدف اقامة مشروعات انتاجية او خدمية حيث ان هذه المشروعات هي المحرك الاساسي للاقتصاد، ولمعدلات النمو، بسبب قدرتها على الانتشار الجغرافي في جميع انحاء البلاد، وتشغيل اكبر عدد من الشباب. (نفيسة، ٢٠١١)

## ١ - مشكلة الدراسة:

يشكل دراسة موضوع اثر سعر الصرف واليات التمويل في القطاع المصرفي على الاستثمار المباشر في مصر أحد أهم الموضوعات التي تطرق لها الاقتصاديون من خلال الدراسات المختلفة التي قاموا بها، حيث أكدت بعض الدراسات أهمية استقرار مستويات أسعار الصرف في جذب الاستثمار ورفع معدلاته، في حين قامت دراسات أخرى بقياس تلك لعلاقة اخذين بعين الاعتبار تأثير متغيرات أخرى، مثل هيكل السوق التنافسي (محلي أو أجنبي)، درجة انفتاح السوق، درجة نمو وتطور اقتصاد الدولة المضيفة، في عالم تزايدت فيه أهمية حركة رؤوس الأموال خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه الدول النامية، كما أن التمويل في القطاع المصرفي هو أساس المشروعات حيث انه بدون التمويل ستضيع الكثير من الأفكار لعدم الحصول على التمويل المناسب لقيامها وعليه نجد أيضا أن المعوقات التي تعوق المستثمرين في القطاع المصرفي لها تأثير كبير على الاستثمارات المباشرة في مصر، ولذلك يحاول الباحث من خلال هذا البحث دراسة اثر تحرير سعر الصرف واليات التمويل في القطاع المصرفي على الاستثمار المباشر في مصر، وتتناول الدراسة تساؤلا رئيسيا وهو:

■ هل اثر تحرير سعر الصرف واليات التمويل في القطاع المصرفي على الاستثمار المباشر في مصر؟

ويتبع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ما هي أهمية وحجم تدفقات الاستثمار المباشر في مصر؟
- كيف يمكن أن يتأثر الاستثمار المباشر بسعر الصرف؟
- كيف يمكن أن يتأثر الاستثمار من التمويل ومعوقات القطاع المصرفي؟
- ما هي الآثار الايجابية والسلبية لسعر الصرف والتمويل على الاستثمار المباشر؟ وكيفية تجنب الآثار السلبية؟

## ٢ - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي معرفة اثر تحرير سعر الصرف واليات التمويل للقطاع المصرفي في جذب المستثمرين وزيادة وتوسيع حجم الاستثمارات والعمل على الارتقاء بالاقتصاد المصري والوقوف على المشاكل التي تعوق المستثمرين من ناحية الجهاز المصرفي والعمل على حلها والارتقاء بها.

١. دراسة هذه الحلول في ظل الظروف الاقتصادية التي تتعرض لها مصر.
٢. توضيح مدى أهمية القطاع المصرفي على الاستثمارات.
٣. بيان الآثار الاقتصادية للمشاريع التي قام بها المستثمرون على الاقتصاد المصري.
٤. توضيح مدى ارتباط القطاع المصرفي بالتنمية الاقتصادية لمصر.
٥. تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة للمعوقات التي تواجه المستثمرين في القطاع المصرفي.

## ٣ - الدراسات السابقة:

أوضحت (دراسة نور الدين، ٢٠١٦) بعنوان: آثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير سعر الصرف التوازني للدينار الليبي وتقدير داله الاستثمار الحقيقي باستخدام بيانات التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية المتضمنة على المستوى العام للأسعار وباستخدام نموذج التعديل الجزئي والذي بين أن لسعر الصرف التوازني دور كبير ليخلق نوع من الاستقرار في سوق سعر الصرف ، وقد استخدم الباحث نموذج التعديل الجزئي لتقدير اثر سعر الصرف التوازني على فرص الاستثمار في ليبيا وتقدير داله الاستثمار، والنتائج التي توصل إليها هذه الدراسة هي: شهد سعر صرف الدينار الليبي ارتفاع وانخفاض في قيمته الفعلية مقابل قيمته الحقيقية لمدة الدراسة، عرض النقود أو كمية العملة المتداولة زيادات كبيرة خلال مدة الدراسة مما ترتب عليه زيادات كبيرة في المعدل العام للأسعار وذلك يعنى معدلات مرتفعة من التضخم خلال مدة الدراسة، اتضح أن الاستثمار الحقيقي تعرض إلى تذبذب كبير خصوصا في فترة الثمانينات

وبداية التسعينات، تبين من الدراسة أن تأثير عرض النقود بمعناه الضيق على سعر الصرف في المدى القصير أكبر منه في المدى الطويل، تبين أن تأثير المستوى العام للأسعار على سعر الصرف التوازني كان أقل في المدى القصير منه في المدى الطويل، كما تبين من الدراسة أيضاً أن المستوى العام للأسعار له الأثر الأكبر في تدهور سعر الصرف للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي وإن أثره كان أكبر في المدى الطويل، الاستثمار الحقيقي يتأثر بشكل إيجابي بعرض النقود الحقيقي وسعر الصرف التوازني في المدى الطويل والقصير ويتأثر بشكل سلبي بمعدلات التضخم في كل من المدى القصير والطويل، وتوصلت التوصيات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي يجب العمل على المحافظة على ثبات سعر الصرف منهجية وتقدير قيمته الحقيقية ليساعد القطاعات الإنتاجية وخصوصاً المعدة للتصدير على المنافسة في السوق الخارجية، لازال الاقتصاد الليبي يعاني من تشوهات كبيرة في هيكلته البنوية، فالإيرادات المالية للدولة معتمدة اعتماد شبه كامل على إيرادات النفط، فتتخف وتترفع الإيرادات تبعاً لارتفاع وانخفاض أسعار النفط، وبالتالي الاستثمارات المالية، ولتفادي ذلك يجب رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر لتتعدد مصادر التمويل.

**واهتمت دراسة (النحال، ٢٠١٦) بعنوان: أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية،** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في فلسطين على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وشمل مجتمع الدراسة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها ٧ بنوك وتم إجراء مسح شامل لكافة مفردات مجتمع وعينه الدراسة وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأكثر مناسبة للظاهرة محل الدراسة واستخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المختلفة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها: تأثر أداء البنوك المحلية في فلسطين بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، عدم إصدار العملة الوطنية الفلسطينية يكلف خزينة السلطة

الفلسطينية، على ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بضرورة أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على إنهاء حالة الانقسام السياسي وتحقيق استقرار الاقتصاد الفلسطيني بما يمكن البنوك من زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني، ضرورة أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تحقيق المتطلبات الأساسية لإصدار العملة الوطنية من الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين حتى تكون عملية إصدار ناجحة وتكتسب الثقة والمصداقية، ضرورة مواكبة البنوك في فلسطين للتطورات الحاصلة في البنوك الناشئة والمتقدمة في العالم سواء من الناحية التنظيمية أو الإدارية أو التكنولوجية أو الفنية لما لذلك من أثر في تحسين أداء البنوك في فلسطين، تعزيز التنسيق والتعاون المشترك بين سلطة النقد الفلسطينية والبنوك العاملة في فلسطين بشتى المجالات لما لذلك من أثر إيجابي على تطور أداء البنوك في فلسطين.

دراسة (راند، ٢٠١٥) بعنوان: "أثر تغير سعر الصرف، هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وتغيرات سعر الصرف"، وإيضاح مفهوم سعر الصرف وسياساته وأنظمتها باعتباره أداة ربط الاقتصاد مع باقي اقتصاديات العالم والتطرق إلى مخاطر الاستثمار التي يتعرض لها المستثمر وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية: يوجد علاقة طردية ما بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في الفترة الزمنية ما بين (١٩٩٥-٢٠١٤) وهو ما يعنى انه خلال الفترة الزمنية ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري وقابله زيادة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وهذا يعتبر أثر إيجابي، وقد أوصت الدراسة بالآتي: حث الباحثين على دراسة القيود التي تكبل حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، حث الباحثين على القيام بعمل دراسات عن اثر سعر الصرف على البيئة الاقتصادية سواء الأثر الواقع على أفراد المجتمع والمتمثل في تأثر الأوضاع الاجتماعية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار بزيادة أسعار السلع الاستهلاكية التي تعتمد على الاستيراد من الخارج، يجب إعطاء أهمية كبيرة لظاهرة تقلبات سعر الصرف كأحد المتغيرات الهامة التي تتطلب المعرفة والمتابعة المستمرة

لتوفير التدابير المناسبة من أجل تسهيل إتمام التعاملات الخارجية، استخدم الباحث منهجية ألا وهي تم استخدام الأسلوب التحليلي في عرض الإطار النظري للدراسة باستخدام نموذج معامل الارتباط بيرسون حيث اعتمد على قياس اثر لوجود علاقة بين المتغيرين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

**دراسة (Sang) & Rozilee، (2014) بعنوان: تقلبات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي في دول الآسيان، المنهج المتبع حيث اعتمدت الدراسة على استخدام التحليل القياسي للسلاسل الزمنية غير المستقرة عن طريق استخدام أسلوب التكامل المتزامن لفترة الدراسة، حيث قام الباحث بافتراض وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف في ماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند خلال الفترة بين ١٩٧٥ - ٢٠٠٥ إلى أن نتائج الدراسة أشارت بأنه لا يوجد دليل على علاقات تكامل مشترك بين المتغيرين على المدى الطويل في ماليزيا وسنغافورة والفلبين بخلاف تايلاند حيث كان لانخفاض سعر الصرف له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما بينت أن هذه العلاقة الإحصائية ضئيلة ما بين المتغيرين داخليا إلى المزيد من الدراسات.**

**في حين عرضت دراسة (إعامرة، ٢٠١٣) بعنوان: أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك دراسة حله البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التغيرات في سعر الصرف على إدارة البنك التجاري، كما هدفت إلى الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين إيرادات البنك من نشاطه الرئيسي وإيراداته من النشاط الثانوي والتعرف على مدى توجه البنوك الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية وعلى هذا الأساس يتم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري كهيئة للدراسة لفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للجانب النظري، ولتاريخي، والتجريبي لدراسة الحالة وبالاعتقاد على أدوات التحليل الإحصائي وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها: إيرادات الصرف تساهم وبشكل جيد في الرفع من صافي الدخل للبنك،**

وأوصت الدراسة: بضرورة التحكم في المؤشرات النقدية وتنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة وتشجيع الصادرات الوطنية.

بالإضافة الى دراسة (جمعون، ٢٠١٣) بعنوان: "مدى مساهمة النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، يهدف البحث إلى: إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي أعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح، محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد أعتمد الباحث على مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي: التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة فهي تتطلب مجموعة المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية، إن النظام المصرفي وعلى الرغم من صدور الكثير من القوانين التي فتحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار إلا إنها لم تطل الجوانب التقنية والبشرية التي تسمح للمصرف أن يتحرر ليلعب دوره كوسيط مالي نقدي يجلب الادخار لتوظيفه في مجالات الاستثمار مساهما بذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج والأساليب المعتمدة وخاصة الإصلاحات الأخيرة في إطار الدخول في العولمة المالية.

#### ٤- فرضيات الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة في الفروض الآتية:

- ١- تحرير سعر الصرف الجنية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المباشرة.
- ٢- تسهيل عملية التمويل للمستثمرين من جانب القطاع المصرفي يؤدي إلى جذب عدد اكبر من المستثمرين.
- ٣- وتيسير الإجراءات الحكومية الخاصة بإنشاء المشروعات يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر.

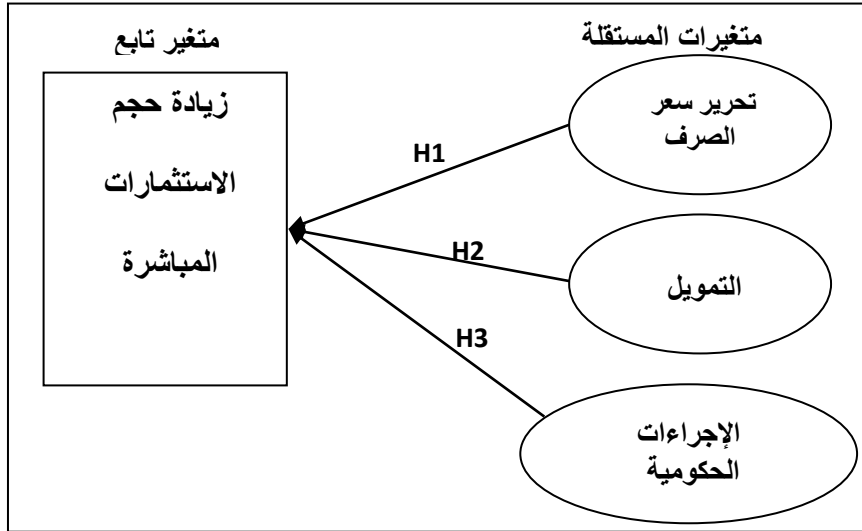


### الجدول رقم (١) المتغيرات وفروض الدراسة

الدراسات السابقة	المتغير التابع	المتغير المستقل
دراسة ناصري نفيسة قي الجزائر، دراسة أويابا في الجزائر	زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر	تحرير سعر الصرف
دراسة نوال جمعون، بحث في السودان	زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر	التمويل
دراسة خضر في فلسطين	زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر	إجراءات إنشاء المشروعات

### ٥- نموذج الدراسة

يتشكل نموذج الدراسة على النحو التالي في الشكل (١)



الشكل رقم (١)  
نموذج الدراسة

## ٦- منهجية الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق العديد من الأهداف من خلال عدة تساؤلات تثيرها الدراسة وتحاول الإجابة عنها مستخدمه مزيج جمع الطرق الكمية والطرق الكيفية فبالإضافة إلى المراجع العلمية سوف نقوم بعمل استبيان ويوزع على عينة من المجتمع، وسوف يستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، بخطواته وإجراءاته والتي تتمثل في جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج وكتابة التقرير النهائي، وذلك لأنه لا يتناسب ويتلائم مع طبيعة الدراسة وموضوعاتها ويظهر التحليل في هذه الدراسة من خلال أسلوبين يرتكز الأول منهما: على الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية المكتبية بهدف تشكيل قاعدة بيانات عن الظاهرة موضوع الدراسة، أما الأسلوب الثاني: فيرتكز على الدراسة الميدانية، التي اعتمدت في أسلوبها على الدراسة الوصفية التحليلية فالمنهج الوصفي التحليلي يفيد في وصف تحليل أثر تحرير سعر الصرف واليات التمويل القطاع المصرفي على الاستثمار المباشر في مصر كظاهرة ترصدها الدراسة، ووصفها وصفا كيفيا وكميا لإظهار الواقع الفعلي الحالي لأثر تحرير سعر الصرف واليات التمويل القطاع المصرفي على الاستثمار المباشر في مصر، حيث أن موضوع الدراسة يحتاج إلى دراسته بأسلوب أكثر واقعية، كما هو الواقع تحقيقا لأهداف الدراسة، وذلك من خلال تسجيل الوقائع والملاحظات، وكذلك الكشف عن أساليب مواجهة المعوقات التي قد تحول دون تحقيق هدف الدراسة، ثم تحليل وتفسير الحقائق للوصول إلى استخلاص أهم النتائج في هذا المجال بهدف الاستفادة منها وسوف يتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفروض.

## ٧- مجتمع وعينة البحث:

فرص موضوع الدراسة نفسه على تحديد عينة الدراسة ولذلك سيتم اختيارها بطريقة العينة العشوائية البسيطة، لأنها تعطي فرص احتمالية متساوية لكل مفردة من مفردات المجتمع للانضمام إلى مفردات العينة حيث يقصد بالعينة في الدراسة بعينة من المجتمع مع إعطاء جميع الوحدات في المجتمع الدراسة فرصا متكافئة للاختيار مع مراعاة عدم التحيز في اختيار هذه العينة وتمثيل جميع أنواعها أن أمكن حتى تفي بأغراض البحث العلمي وتم توزيع الاستثمارات على العينة، وقد روعي تقسيم الاستثمارات قبل التطبيق على عينة الدراسة.

## ٨- مصادر جمع البيانات:

وتعتمد هذه الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات هما:

- **البيانات الثانوية:** قام الباحث بجمع البيانات الثانوية وهي بيانات سبق نشرها من خلال مراجعة الكتب والمواقع الإلكترونية والمنشورات والتعليمات الصادرة بموضوع الدراسة.
- **البيانات الأولية:** قام الباحث بجمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة باستخدام قائمة الاستقصاء، وتتضمن قائمة الاستقصاء اختبار فرضيات الدراسة الخاصة بأثر تحرير سعر الصرف وآليات التمويل المصرفي على الاستثمار المباشر في مصر، وقد تم استخدام أسئلة السلم ذات البدائل الخمسة وهي (موافق جداً، موافق، موافق الى حد ما، غير موافق، غير موافق على الإطلاق).

والتي تعرف بمقياس ليكارت الخماسي الدرجات، وذلك للتعرف على مدى تأثيرها على زيادة حجم الاستثمارات المباشرة في مصر، وتم استخدام هذا النوع من الأسئلة للحصول على إجابات قاطعة على تلك الأسئلة في مرحلة جمع البيانات، ونتائج دقيقة في مرحلة التحليل، وقد تم ترميز وجدولة البيانات ثم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، واستخدام الاختبارات الإحصائية الملائمة

والتي سيرد ذكرها لاحقاً بهدف الوصول لدلالات ذات معنى ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

#### ٩- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في حدود موضوعية وحدود مكانية وحدود مكانية، وذلك على النحو التالي:

- **الحدود البشرية:** ويتجدد في المناطق التي تم تطبيق الاستبيان عليها وهي عينة من المجتمع المصري، إذ هذه الفئة هي الأقدر على إعطاء صورة صحيحة عن الواقع حول معرفة أثر تحرير سعر الصرف واليات التمويل القطاع المصرفي على الاستثمار المباشر في مصر.
- **الحدود المكانية:** تشمل محافظة الإسكندرية والبحيرة في مصر.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق جميع البيانات في عام ٢٠١٧.

#### ١٠- أداة الدراسة:

- تم استخدام أسلوب الأستقصاء كأداة للدراسة وقد تم إعدادها على النحو التالي:
- إعداد قائمة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات.
- عرض القائمة على المشرف بهدف تقييمها من ناحية ملائمتها لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- تعديل القائمة في ضوء إرشادات المشرف.
- توزيع القوائم على مفردات العينة وأستردادها مرة أخرى بعد أستيفاء بياناتها، ومراجعتها بهدف التأكد من إكتمال بياناتها.
- وقد تم تقسيم قائمة الأستقصاء إلى أربعة محاور وهما:
- ١- **المحور الأول:** تحرير سعر الصرف الجنية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المباشرة.
- ٢- **المحور الثاني:** تسهيل عملية التمويل للمستثمرين من جانب القطاع المصرفي يؤدي إلى جذب عدد أكبر من المستثمرين.

- ٣- **المحور الثالث:** وتيسير الإجراءات الحكومية الخاصة بإنشاء المشروعات يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر.
- ٤- **المحور الرابع:** زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر.

#### ١١- إجراءات الدراسة:

بالاعتماد على اداتي الدراسة (استبانة الآراء/تحليل القوائم المالية)، فانه سوف يتم إجراء الخطوات الآتية:

- ١- يتم توزيع الاستبانات على فروع البنوك عينة الدراسة والتأكد من إملأها من العاملين الذين تنطبق عليهم الخصائص الديموغرافية للدراسة واسترداد الاستبانات واستبعاد الاستبانات غير المكتملة.
- ٢- تفرغ بيانات الاستبانات من خلال برنامج (الإكسل) وتجهيزها لإجراء الاختبارات الإحصائية
- ٣- من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) في إطار ذلك قياس العلاقة بين المتغيرات عن طريق إتباع الأدوات والمقاييس الإحصائية واختبارات الارتباط والانحدار.
- ٤- إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من الصدق والثبات لأداة الاستبانة ومن ثم القيام بإجراء تحليل التوزيع التكراري لبيانات الآراء المستخرجة من أداة الاستبانة وفقا للاختبارات الإحصائية على البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبانات يمكن التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات.

#### ١٢- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- **الوسط الحسابي:** لمعرفة مستوى متغيرات البحث.
- **الأنحراف المعياري:** لمعرفة مدى أبتعاد الاستجابات عن الوسط الحسابي.
- **معامل الارتباط (سبيرمان):** لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات البحث.
- **معامل أنحدار الخطى البسيط:** لأختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة.

- الاختبار الرسمي والغير رسمي للتوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث.
- معامل التحديد R Square .
- اختبار ازدواجية الارتباط بين متغيرات البحث.
- اختبار ديربن واتسون (dyrbun Watsun) لمتغيرات البحث.
- اختبار Heteroscedasticity.
- Cronbach's Alpha

### ١٣- الدراسات الميدانية والمعالجات الإحصائية

#### ١٣-١ التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

يتضح في الجدول رقم (٢) التحليل الوصفي لمتغيرات البحث، ويتضمن قيمة المتوسط، والانحراف المعياري. ويتبين من الجدول التالي أن قيمة المتوسط لكل متغيرات البحث هي أكبر من المتوسط (٢.٥) وبالتالي فإنه كل التكرار الذي وقع لمتغيرات البحث أو الدراسة يقع في المنطقة بين الرقمين (٣.٤) وهذا يفسر بأن معظم الإجابات في الاستبيان تقع في منطقة الحياد والموافقة.

#### الجدول رقم (٢)

#### التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

التحليل الوصفي						المتوسط	العينة	المتغيرات
التكرار					الانحراف المعياري			
٥	٤	٣	٢	١				
٢٢٦	٣٩٣	١٣٠	٧٢	٦	٠.٩١٥٧٨	٣.٩٢٠٢	٨٢٧	تحرير سعر الصرف
٢٠٨	٣٦٢	٢٠٦	٤٧	٤	٠.٨٦٩٨١	٣.٨٧٤٢	٨٢٧	التمويل
٢٠٩	٣٩١	١٧٨	٤٩	٠	٠.٨٣٦٢١	٣.٩١٩٠	٨٢٧	إجراءات إنشاء المشروع
٢٥٠	٣٩٧	١٣٦	٤٤	٠	٠.٨٢٤٢٦	٤.٠٣١٤	٨٢٧	زيادة حجم الاستثمارات المباشرة في مصر

### ١٣-٢ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تقوم الباحثة بإجراء التوزيع الطبيعي حتى يجد إذا كانت البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي أم لا وبناء على ذلك الاختبار سوف يقوم باتخاذ قرار في بعض الاختبارات التي سوف يقوم بها سواء كانت الاختبارات المعملية أو الغير معلمية وهنا تقوم الباحثة بالاختبار الرسمي للتوزيع الطبيعي للبيانات والاختبار غير رسمي للبيانات.

#### الجدول رقم (٣)

#### الاختبار الرسمي للتوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnova			
Statistic	df	الدالة	Statistic	Df	الدالة	
٠.٨٤٢	٨٢٧	٠.٠٠٠	٠.٢٨٣	٨٢٧	٠.٠٠٠	تحرير سعر الصرف
٠.٨٦٣	٨٢٧	٠.٠٠٠	٠.٢٤٧	٨٢٧	٠.٠٠٠	التمويل
٠.٨٥١	٨٢٧	٠.٠٠٠	٠.٢٦٤	٨٢٧	٠.٠٠٠	إجراءات إنشاء المشروع
٠.٨٣٢	٨٢٧	٠.٠٠٠	٠.٢٦٧	٨٢٧	٠.٠٠٠	زيادة حجم الاستثمارات المباشرة

يظهر الجدول رقم (٣) أن قيمة مستوى الدلالة لمتغيرات البحث، (تحرير سعر الصرف - التمويل - إجراءات إنشاء المشروع - زيادة حجم الاستثمارات المباشرة في مصر). هي (٠.٠٠٠)، أي أنها جميعاً اصغر من (٠.٠٥) وهذا يعني أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي للبيانات.

ويظهر الجدول رقم (٤) الاختبار الغير رسمي للتوزيع الطبيعي للبيانات أن قيمة كلاً من Kurtosis و skewness تتحصر بين الحد الأدنى والأقصى، وهذا يعني أن بيانات هذه الدراسة تقريباً طبيعية.

#### الجدول (٤)

##### الاختبار غير الرسمي للتوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

Kurtosis		Skewness		العينة	
Std. Error	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	
٠.١٧٠	٠.١٣٧	٠.٠٨٥	-٠.٧٥٢	٨٢٧	تحرير سعر الصرف
٠.١٧٠	-٠.٢٢٥	٠.٠٨٥	-٠.٤٥١	٨٢٧	التمويل
٠.١٧٠	-٠.٣٢٥	٠.٠٨٥	-٠.٤٥٧	٨٢٧	إجراءات إنشاء المشروع
٠.١٧٠	-٠.٤٣	٠.٠٨٥	-٠.٦٣١	٨٢٧	زيادة حجم الاستثمارات المباشرة

وفقاً لنتائج الاختبار الرسمي للتوزيع الطبيعي للبيانات والاختبار الغير رسمي للتوزيع الطبيعي للبيانات فان النتائج تشير إلى استخدام الاختبارات المعملية.

#### ١٤-٣ نتائج اختبار فروض البحث وتحليل الانحدار:

سوف يقوم الباحثة في هذا القسم باختبار فروض البحث محل الدراسة وقد تبين له انه يجب مراعاة دراسة مجموعة من الفروض هي أن هناك علاقة معنوية بين زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر و(تحرير سعر الصرف وإجراءات إنشاء المشروع) وكذلك سوف يقوم بتحليل الانحدار للمتغيرات.

#### العلاقة بين زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر بتحرير سعر الصرف:

يظهر الجدول رقم (٥) قيام الباحث باختبار معامل الارتباط بين تحرير سعر الصرف وحجم الاستثمار في مصر، وقد تبين ان قيمة معامل الارتباط بين تحرير سعر الصرف وزيادة حجم الاستثمار في مصر هي كالتالي: ٥٤٤، بمستوى دلالة ٠.٠٠٠، وهذا يعني أن هناك علاقة معنوية طردية قوية بينهم.



### الجدول رقم (٥)

اختبار معامل الارتباط مع زيادة حجم الاستثمار في مصر

زيادة، حجم، الاستثمارات	تحرير سعر الصرف		
.٥٤٤ **	١	معامل الارتباط	تحرير سعر الصرف
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	مستوى الدلالة	
٨٢٧	٨٢٧	العينة	
١	.٥٤٤ **	معامل الارتباط	زيادة، حجم، الاستثمارات
	٠.٠٠٠	مستوى الدلالة	
٨٢٧	٨٢٧	العينة	

لقد قام الباحثة في الجدول رقم (٦) بتحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل وهو زيادة حجم الاستثمار في مصر والمتغير التابع وهو تحرير سعر الصرف، حيث أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠.٠٠٠ أي أنها أصغر من ٠.٠٥ وإضافة إلى ذلك، فإن معامل التحديد R Square يساوي ٠.٢٩٦، مما يعني أن المتغير المستقل "زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر" يفسر نسبة ٢٩.٦٠% من التباين الموجود بالمتغير التابع.

### الجدول رقم (٦)

تحليل الانحدار بين المتغير المستقل زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر  
علي المتغير التابع تحرير سعر الصرف

معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		المتغير
			Beta	Std. Error	B	
٠.٢٩٦	٠.٠٠٠	١٩.٩٥٦		٠.١٠٦	٢.١٣٣	(المتغير الثابت)
	٠.٠٠٠	١٨.٦١٣	٠.٥٤٤	٠.٠٢٦	٠.٤٨٩	تحرير، سعر، الصرف

ولذلك هناك علاقة إيجابية بين المتغير الثابت وهو زيادة حجم الاستثمار في مصر وتحرير سعر الصرف لذلك تم قبول الفرض الأول.

### العلاقة بين زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر بالتمويل:

يظهر الجدول رقم (٧) قيام الباحثة باختبار معامل الارتباط بين زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر بالتمويل، وقد تبين أن قيمة معامل الارتباط بين التمويل وزيادة حجم الاستثمار في مصر هي كالتالي: ٥١٥، بمستوى دلالة ٠.٠٠٠، وهذا يعني أن هناك علاقة معنوية طردية قوية بينهم.

### الجدول رقم (٧)

#### اختبار معامل الارتباط بين زيادة حجم الاستثمار في مصر والتمويل

زيادة، حجم، الاستثمارات	التمويل		
٠.٥١٥**	١	معامل الارتباط	التمويل
٠.٠٠٠		مستوى الدلالة	
٨٢٧	٨٢٧	العينة	
١	٠.٥١٥**	معامل الارتباط	زيادة، حجم، الاستثمارات
	٠.٠٠٠	مستوى الدلالة	
٨٢٧	٨٢٧	العينة	

لقد قامت الباحثة في الجدول رقم (٨) بتحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل وهو زيادة حجم الاستثمار في مصر والمتغير التابع وهو التمويل، حيث أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠.٠٠٠ أي أنها أصغر من ٠.٠٥ وإضافة إلى ذلك، فإن معامل التحديد R Square يساوي ٢٦٦، مما يعني أن المتغير المستقل "زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر" يفسر نسبة ٢٦.٦٠% من التباين الموجود بالمتغير التابع.

الجدول رقم (٨)

تحليل الانحدار بين المتغير المستقل زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر  
علي المتغير التابع التمويل

معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		
			Beta	Std. Error	B	
٠.٢٦٦	٠.٠٠٠	١٩.٠٥٤		٠.١١٢	٢.١٣٩	(المتغير الثابت)
	٠.٠٠٠	١٧.٢٧٩	١٧.٢٧٩	٠.٢٨	٠.٤٨٨	التمويل

ولذلك هناك علاقة إيجابية بين المتغير الثابت وهو زيادة حجم الاستثمار في مصر والتمويل لذلك تم قبول الفرض الثاني.

العلاقة بين زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر وإجراءات إنشاء المشروع:  
يظهر الجدول رقم (٩) قيام الباحث باختبار معامل الارتباط بين زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر بإجراءات المشروع، وقد تبين أن قيمة معامل الارتباط بين إجراءات إنشاء المشروع وزيادة حجم الاستثمار في مصر هي كالتالي: (٥٥٥)، بمستوى دلالة (٠.٠٠٠)، وهذا يعني أن هناك علاقة معنوية طردية قوية بينهم.

الجدول رقم (٩)

اختبار معامل الارتباط بين زيادة حجم الاستثمار في مصر وإجراءات إنشاء المشروع

زيادة، حجم، الاستثمارات	إجراءات إنشاء المشروع		
٠.٥٥٥**	١	معامل الارتباط	إجراءات إنشاء المشروع
		مستوى الدلالة	
		العينة	
١	٠.٥٥٥**	معامل الارتباط	زيادة، حجم، الاستثمارات
		مستوى الدلالة	
		العينة	

لقد قامت الباحثة في الجدول رقم (١٠) بتحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل وهو زيادة حجم الاستثمار في مصر والمتغير التابع وهو إجراءات المشروع، حيث أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (٠.٠٠٠) أي أنها أصغر من (٠.٠٥)، وإضافة إلى ذلك، فإن معامل التحديد R Square يساوي (٠.٣٠٨)، مما يعني أن المتغير المستقل "زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر" يفسر نسبة (٣٠.٨٠%) من التباين الموجود بالمتغير التابع.

### الجدول رقم (١٠)

تحليل الانحدار بين المتغير المستقل زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر علي المتغير التابع إجراءات إنشاء المشروع

معامل التحديد R Square	Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		
			Beta	Std. Error	B	
٠.٣٠٨	٠.٠٠٠	١٦.٤٩٥		٠.١١٤	١.٨٨٧	(Constant)
	٠.٠٠٠	١٩.١٧٥	.٥٥٥	٠.٠٢٩	٠.٥٤٧	الإجراءات

ولذلك هناك علاقة إيجابية بين المتغير الثابت وهو زيادة حجم الاستثمار في مصر وإجراءات إنشاء المشروع لذلك تم قبول الفرض الثالث.

### ١٥- نتائج الدراسة:

أنتقلت الباحثة لاختبار فروض الدراسة وبتحليل الفرض الأول هناك علاقة معنوية بين تحرير سعر الصرف وزيادة حجم الاستثمارات المباشرة في مصر تبينت النتائج التالية:

١٥-١ فقد قامت الباحثة باختبار الفرض الأول عن طريق قيامه بقياس معامل الارتباط ومعامل الانحدار البسيط للمتغيرات، ولقد أوضحت له النتائج أن قيمة معامل الارتباط بين تحرير سعر الصرف وزيادة حجم الاستثمار في مصر هي كالتالي: (٠.٥٤٤)، بمستوى دلالة (٠.٠٠٠)، وهذا يعني أن هناك علاقة معنوية

طردية قوية بينهم. أيضاً، وجد علاقة إيجابية بين المتغير الثابت وهو زيادة حجم الاستثمار في مصر وتحرير سعر الصرف حيث أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (٠.٠٠٠) أي أنها أصغر من (٠.٠٥) وإضافة إلى ذلك، فإن معامل التحديد R Square يساوي (٠.٢٩٦)، مما يعني أن المتغير المستقل "زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر" يفسر نسبة (٢٩.٦٠%) من التباين الموجود بالمتغير التابع لذلك تم قبول الفرض الأول.

١٥-٢ ثم أنتقل الباحث لاختبار الفرض الثاني هناك علاقة معنوية بين التمويل وزيادة حجم الاستثمارات المباشرة في مصر تبينت النتائج التالية:

١٥-٢-١ قامت الباحثة باختبار الفرض الثاني عن طريق قيامه بقياس معامل الارتباط ومعامل الانحدار البسيط للمتغيرات، ولقد أوضحت له النتائج إن قيمة معامل الارتباط بين التمويل وزيادة حجم الاستثمار في مصر هي كالتالي: (٠.٥١٥)، بمستوى دلالة (٠.٠٠٠)، وهذا يعني أن هناك علاقة معنوية طردية قوية بينهم، أيضاً، وجد علاقة إيجابية بين المتغير الثابت وهو زيادة حجم الاستثمار في مصر والتمويل حيث أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (٠.٠٠٠) أي أنها أصغر من (٠.٠٥) وإضافة إلى ذلك، فإن معامل التحديد R Square يساوي (٠.٢٦٦)، مما يعني أن المتغير المستقل "زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر" يفسر نسبة ٢٦.٦٠% من التباين الموجود بالمتغير التابع لذلك تم قبول الفرض الثاني.

١٦-١ ثم أنتقلت الباحثة لاختبار الفرض الثالث هناك علاقة معنوية بين إجراءات إنشاء المشروعات وزيادة حجم الاستثمارات المباشرة في مصر تبينت النتائج التالية:

١٦-٢ قامت الباحثة باختبار الفرض الثاني عن طريق قيامه بقياس معامل الارتباط ومعامل الانحدار البسيط للمتغيرات، ولقد أوضحت له النتائج إن قيمة معامل الارتباط بين إجراءات إنشاء المشروع وزيادة حجم الاستثمار في مصر هي

كالتالي: (0.55)، بمستوى دلالة (0.000)، وهذا يعني أن هناك علاقة معنوية طردية قوية بينهم، أيضاً، وجد علاقة إيجابية بين المتغير الثابت وهو زيادة حجم الاستثمار في مصر وإجراءات إنشاء المشروع حيث أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) أي أنها أصغر من (0.05) وإضافة إلى ذلك، فإن معامل التحديد R Square يساوي (0.308)، مما يعني أن المتغير المستقل "زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر" يفسر نسبة (30.8%) من التباين الموجود بالمتغير التابع لذلك تم قبول الفرض الثالث.

١٦-٣ ثم أنتقل الباحث لاختبار النموذج لمتغيرات البحث تحرير سعر الصرف والتمويل وإجراءات إنشاء المشروع علي زيادة حجم الاستثمار في مصر تبينت النتائج التالية:

١٦-٣-١ قامت الباحثة باختبار الفرض الثاني عن طريق قيامه بقياس معامل الانحدار للمتغيرات. ولقد أوضحت له النتائج انه يوجد علاقة إيجابية بين متغيرات الثابت وهم تحرير سعر الصرف والتمويل وإجراءات إنشاء المشروع علي إجراءات إنشاء المشروع حيث أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) أي أنها أصغر من (0.05)، وإضافة إلى ذلك، فإن معامل التحديد R Square يساوي (0.404)، مما يعني أن المتغير المستقل "زيادة حجم الاستثمار المباشر في مصر" يفسر نسبة (40.4%) من التباين الموجود بالمتغير التابع.

#### ١٧- توصيات الدراسة:

١٧-١ ان سياسة الحكومة التي أعلنت عنها في مطلع شهر نوفمبر ٢٠١٦ بشأن إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتحرير سعر الصرف، وزيادة أسعار الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، تتضمن أيضاً مجموعة من القرارات التي أعلن عنها المجلس الأعلى للاستثمار بشأن منح إعفاءات ضريبية وتخفيض على أسعار أراضي الاستثمار بالنسبة لأنشطة معينة ولمنطقة الصعيد، وهو ما يتطلب بالضرورة تعديل قانون الاستثمار مرة أخرى.

١٧-٢ ولكن المقترح هنا تحديداً ألا يعود اعتماد البلد مرة أخرى على هذه الإعفاءات وسيلة لتحسين تنافسية وجاذبية الاستثمار في مصر، وأن يتواكب مع ذلك العمل على إصلاح المناخ الاستثماري بشكل واسع بما يمنح مصر مركزاً تنافسياً حقيقياً لا يعتمد على التضحية بموارد الدولة الضريبية.

١٧-٣ حث الباحثين على دراسة القيود التي تكبل حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وأن لا يمس ذلك سيادة الدولة أو التأثير على القرار السياسي والعمل على رفع مستوى العمل لتحسين مؤشرات القدرة التنافسية.

١٧-٤ تشجيع الشركات الاستثمارية على رفع كفاءة إدارة البحوث لدراسة الضوابط التي تنظم سوق الصرف لما له من أثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

١٧-٥ حث الباحثين على القيام بعمل دراسات عن أثر سعر الصرف على البيئة الاقتصادية سواء الأثر الواقع على أفراد المجتمع والمتمثل في تآثر الأوضاع الاجتماعية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار بزيادة أسعار السلع الاستهلاكية التي تعتمد على الاستيراد من الخارج أو الأثر الناتج عن قطاع الصناعة لما له من استخدامات لمواد يتم استيرادها من الخارج بالدولار الأمريكي وكل ذلك يتطلب دراسة أسباب التغيير المستمر في أسعار الصرف.

١٧-٦ يجب إعطاء أهمية كبيرة لظاهرة تقلبات أسعار الصرف كأحد المتغيرات الهامة التي تتطلب المعرفة والمتابعة المستمرة لتوفير التدابير المناسبة من أجل تسهيل إتمام التعاملات الخارجية.

١٧-٧ العمل على نشر الوعي لدى الاقتصاديين وضرورة توفير البيانات والمعلومات المالية بشكل سهل وبسيط لما تعرض له الباحث من صعوبة في الحصول على بيانات مالية و مراجع يتطلبها البحث.

١٧-٨ تشريعات الشركات: تأتي مجموعة التشريعات المنظمة للشركات في مقدمة أولويات الإصلاح لما لها من أثر واسع على كافة مناحي العمل الاقتصادي أيا كان مجاله وحجمه، وقد جرت محاولات في السنوات العشر الأخيرة لإصدار "قانون موحد للشركات" - أكثرها اكتمالا المسودة التي تم صياغتها عام ٢٠٠٠ تحت رعاية وزارة الاقتصاد آنذاك - ولكن لم ترى النور بسبب عدم استعداد الحكومة في ذلك الوقت لتقديم مشروع قانون شامل وبهذا الحجم. وبينما أن توحيد النصوص الخاصة بمختلف أنواع الشركات في نص واحد لا شك يحقق مزايا عديدة في الحد من التناقضات بين القوانين المختلفة وإزالة الفجوات بينها، إلا أن الأمر لا ينبغي أن يقتصر على مجرد المراجعة والتوحيد، بل يلزم أن يصاحب ذلك إصلاح وتطوير أكثر شمولاً وعدولاً عن مفاهيم تقليدية كثيرة في قانون الشركات المصري مستمدة من التشريعات الأوروبية في مطلع القرن العشرين، والتي طالها تطوير وتحديث في بلادها الأصلية ولكن لم يتواكب مع ذلك تحديث مماثل في القانون المصري.

١٧-٨ توحيد الإطار القانوني للمناطق الاقتصادية بمختلف أنواعها.

١٧-٩ في مصر حالياً سبعة أنظمة قانونية مختلفة للاستثمار، الاستثمار العادي هو ما تنطبق عليه أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بوجه عام، ويوجد كذلك الاستثمار وفقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ في مجالات معينة) وهو ما يطلق عليه الاستثمار الداخلي، (ولكن في ظل ذات القانون هناك أيضاً الاستثمار وفقاً لنظام المناطق الحرة، وهو بدوره ينقسم إلى استثمار في المناطق الحرة العامة واستثمار في المناطق الحرة الخاصة، كما يوجد الاستثمار في المناطق الاستثمارية، وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك الاستثمار في المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وفقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢.

١٧-١٠ هذا التداخل في الأنظمة القانونية للاستثمار نتيجة سياسات اقتصادية متناقضة ولا تجمعها رؤية واحدة تراكمت عبر العقود الأربع الماضية دون أن تجري محاولة للتوحيد بينها أو التقريب في أحكامها بما يجعل المناخ الاستثماري



أسهل في الفهم والتعامل معه، وبرغم أنه قد يوجد ما يدعو من الناحية العملية إلى وجود أكثر من نظام للحوافز والتعامل لتحقيق أهداف اقتصادية متنوعة، إلا أن الوقت قد حان لكي يكون هناك إطار قانوني واحد جامع لكل أنواع المناطق الاقتصادية والاستثمارية ذات الطبيعة الخاصة، حتى وإن تنوعت وتعددت الحوافز بداخلها بما يناسب طبيعة كل منها.

١١-١٧ إصدار قانون الصناعة الموحد: منذ ما لا يقل عن عشر سنوات، جرى تداول عدة مسودات من مشروع قانون الصناعة الموحد واقترب بعضها من أن يكون جاهزا للإحالة إلى المجلس التشريعي لولا أن الظروف السياسية وأولويات التشريع الأخرى حالت دون ذلك. والحاجة ماسة لصدور هذا القانون لما يؤدي إليه من ضبط المناخ التشريعي المحيط بالقطاع الصناعي بوجه عام، وهو أحد القطاعات الكبرى في الاقتصاد المصري، وتبسيط الإجراءات المحيطة به وتحقيق الرقابة الفعالة للدولة فيما يلزم أن يكون محلا لرقابتها

١٢-١٧ إصدار تشريع جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: لا ينظم أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي تشريع واحد يمكن الاعتماد عليه فيما يخص هذا القطاع الكبير والحيوي بالنسبة لمتطلبات الإنتاج والتشغيل التي تواجه الاقتصاد المصري، فقد صدر القرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء وتنظيم الصندوق الاجتماعي للتنمية، كما صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنمية المنشآت الصغيرة، ولكن الواقع أن الأول يتناول تنظيم جهة عامة محددة - هي الصندوق الاجتماعي للتنمية - وليس تنظيم القطاع، بينما لا يضم القانون الثاني سوى أحكاما متناثرة وغير كافية لهذا القطاع، بعضها يخص الصندوق الاجتماعي مرة أخرى، وبعضها يشير إلى تسهيلات إجرائية ونوافذ لخدمة صغار المستثمرين لم تثبت جدواها، لذلك فإن الحاجة ماسة لتشريع جديد وموحد لتنظيم ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساعد على تنميته، ويشجع دخوله في القطاع الرسمي، ويحقق الاستقرار للعاملين فيه، ويجب

ألا يقتصر هذا التشريع على مجرد تسهيل إجراءات التأسيس والترخيص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنما أن ينطوي أيضا على مكون آخر شديد الأهمية وهو تشجيع قيد المشروعات في القطاع الرسمي والحوافز اللازمة لخروج تلك المشروعات من الحيز غير الرسمي.

#### ١٨ - مقترحات لدراسات مستقبلية:

استنادا الى اهمية جذب الاستثمارات الاجنية ومن منطلق ضرورة الاستمرار في البحث عن الاسباب المؤثرة في جذب الاستثمارات و اسباب تغير سعر صرف العملة الاجنبية والاثر الناتج من التغير سواء على البيئة الاستثمارية والاقتصادية بشكل عام ، فان الباحث يقترح ان يتم اعداد دراسات مستقبلية حول :

١-١٨ اثر تحرير سعر صرف العملة على الناتج المحلي في ظل عجز ميزان المدفوعات

٢-١٨ اثر وجود الاسواق الموازية لصرف العملة على استقرار السعر الرسمي بالبنوك المركزية - حالة مصر

٣-١٨ مدى نجاح سياسيات البنوك المركزية في الحفاظ على مستوى سعر الصرف - حالة مصر

#### المراجع

##### أولا: المراجع العربية:

- أويابة صالح (٢٠١١)، أثر التغير في الصرف على التوازن الاقتصادي ( Doctoral dissertation, Université de Ghardaia).
- إياد، خالد، المجالي، (٢٠١١)، " أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٩ " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

- باعمارة، باشير، (٢٠١٣)، "أثر تقلبات اسعار الصرف على أداء البنوك"، دراسة حاله البنوك، حاله بنك القرض الشعبي الجزائري.
  - خضر، (٢٠١٢)، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني للفتره ١٩٩٤-٢٠١٠".
  - رائد، (٢٠١٥)، "أثر تغير سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي في مصر"، مقدمة لمعهد الأستثمار للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
  - عبدالجليل هجير، (٢٠١٢)، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري" دراسة حاله الجزائر"، مذكره شهاده الماجستير كلية العلوم الاقتصادية، علوم التيسير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ٢٠١١-٢٠١٢.
  - عبدالغنى، (٢٠١٢)، "الاستثمار الاجنبي المباشر ومخاطر الصرف الاجنبي".
  - عبدالله، (٢٠١٣)، "تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلى فى السودان خلال ١٩٧٩-٢٠٠٩".
  - ناصرى نفيسه، (٢٠١١)، "أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى البلدان النامية" دراسة حاله الجزائر".
  - نفيسه، ناصري، (٢٠١١)، "أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي" كلية العلوم الاقتصادية الجزائر.
  - نوال جمعون، (٢٠١٣)، "مدى مساهمه، النظام المصرفي الجزائري فى تمويل التنمية الاقتصادية فى ظل التحولات الاقتصادية الراهنه".
  - نور الدين، عبدالله ابراهيم، (٢٠١٦)، "اثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار فى ليبيا".
- ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Francisco requena-silvente and james walker (2007). "The impact of exchange rate fluctuations on profit margins: The uk car market, 1971-2002, journal of applied economics. Vol x, no .1.
- Jaratin Lily, Mori Kogid, Dullah Mulok, Lim Thien Sang, and Rozilee Asid "Exchange Rate Movement and Foreign Direct Investment in Asean Economies" Economics Research International (2014).